الجامعة المستنصرية
كلية التربية
قسم التاريخ

السياسة الأدارية
للدولة العربية الأسلامية تجاه الأزمات المالية في العراق
(247-447هـ/861-1055م)

بحث مقدم من قبل

الاستاذ الدكتور
مازن صباح عبد الامير الاعرجي

بغداد
2019

ملخص عربي:

ولعل اخطر ما يواجه بني الانسان اليوم هو الازمات المالية لانها ان حدثت فانها تهدد النظام السياسي والاجتماعي في الوقت نفسه، فالازمة المالية هي مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية التي يختل فيها التوازن بين

الانتاج والاستهلاك وتتميز بوجود فائض من السلع التي لا تجد من يشتريها ، وانخفاض الاسعار وزيادة عدد العاطلين عن العمل وانكماش التجارة الداخلية والخارجية وتعدد حالات الإفلاس .

وما نريد بيانه في هذا البحث الاجراءات التي اتخذتها الدولة الاسلامية تجاه الازمات المالية في العصر العباسي الذي شهد تحولات اقتصادية كبيرة بين ازدهار ورفاه مفرط ، وبين ازمات هددت كيان الدولة. ولذلك ركز البحث على الإجراءات غير الشرعية كضمان الاراضي والاقطاعات العسكرية والمصادرات واللجوء الى الصيارفة وغيرها من اجل الحصول على الاموال وحل الازمة المالية.

English Summary:

Perhaps the most dangerous thing facing mankind today is the financial crisis because it is that happened, they threaten the political and social system in the same time, the financial crisis is the stage of the economic cycle, which upset the balance between production and consumption, and is characterized by the presence of an excess of goods that do not find it buys , lower prices and increase the number of unemployed and The contraction of domestic and foreign trade and the multiplicity of bankruptcy cases.

What we want his statement in this research measures taken by the Islamic state to the financial crises in the Abbasid era, which has seen great economic transformations between the prosperity and well-being excessive, and between crises threatened the structure of the state. Therefore research focused on the actions illegal land as collateral and military Alaqtaat and forfeitures and resorting to bankers and others in order to get money and solve the financial crisis.

المقدمة:

شهدت الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي أزمات مالية انعكست بصورة سلبية على واقع مؤسسات الدولة الاقتصادية والإدارية التي أصابها التداعي تلك المؤسسات التي كانت تمثل

عناصر القوة المالية للدولة وكان لسوء التدبير المالي والاداري والسياسات الضريبية المجحفة اثره الواضح على استنزاف الموارد المالية المتاحة ولعل هذا اكثر ما يميز الدولة الاسلامية في بداية انحدارها وبدء اضمحلالها كثرة النفقات غير المرتبطة بالدراسات الاستراتيجية مثل القيام بمشاريع انشائية ذات كلفة عالية كبناء مدينة معينة من دون دراسة وافية لجدواها الاقتصادي او بسبب الحروب الخارجية والثورات الداخلية الذي ساهم في توجيه موارد مالية ضخمة نحو الاستعدادات العسكرية الذي اتاح لكبار القادة فرصة كبيرة للاستمرار في سوء استغلال الموارد المالية، ولهذا عدّت نفقات الجيش ونفقات الخلافة وسوء الادارة من الاسباب الرئيسية في تدهور الاوضاع الاقتصادية في العراق بالعصر العباسي.

لقد سادت الكثير من مظاهر الفوضى والشغب والاضطراب في هذا المقطع التاريخي من عمر الدولة العباسية تتمثل في انتقاض أطرافها، واستقلال بعض ولاياتها، والعدوان الأجنبي على بعض أعمالها، وكثرة الثورات الداخلية، إلى غير ذلك من مظاهر عدم الاستقرار السياسي والأمني الناجمة عن ضعف القدرة المركزية للسلطة وتلاشي هيبتها وتعدد الارادات السياسية فيها، لتدخل قادة الجند الأتراك والمغاربة والفراغنة في شؤونها وإشاعتهم الظلم والقهر والاستبداد والاستئثار ببيت المال وتسخير الأموال العامة لخدمة مصالحهم الخاصة وحرمان الأغلبية الساحقة منه.

أما استعراض تفاصيل أموال وضياع الامراء والولاة والقضاة وكتاب الدواوين والجواري والمغنين والشعراء وغيرهم من المقربين إلى البلاط، مما يخرج بنا عن موضوع البحث، وكل ذلك وغيره يحكي عن مدى الاستئثار والفساد الذي تعاني منه السلطة وجهازها الاداري الذي ادى الى تدهور الاقتصاد العام للدولة الإسلامية وتوالت الأزمات المالية عليها مما اضطرها لإصدار قرارات لمعالجة هذه الازمات بعيدة عن التشريع الإسلامي كفرض ضرائب غير شرعية وغير ذلك ، مما زاد في تدهور الأوضاع فقلت الواردات وفرغت بيوت المال وزاد التضخم ، وكان ذلك من أهم عوامل ضياع هيبة الدولة العباسية وضعفها ومن ثم نهايتها.

وقد تناولنا في هذا البحث الاجراءات التي اتخذتها الخلافة العباسية تجاه الازمات المالية التي عصفت بالدولة من خلال تقبل الاراضي وعرضها للضمان وكذلك اتخذت الخلافة من الاقطاع العسكري وسيلة لتخفيف من شدة الازمة المالية الا انها لم تفيد في حل المشكلة المالية فالجوء الى

اقالة الوزراء والحجاب واصحاب الدواوين وغيرهم من موظفي البلاط العباسي ومصادرة اموالهم، ثم لجئت الدولة كوسيلة الى حل هذه الازمة الى الاستقراض من الصيارفة مقابل ضمانات .

السياسة الإدارية العامة للدولة العربية الاسلامية

كانت تنظيمات الدولة العربية الإسلامية الإدارية واسعة منذ وقت مبكر من تأسيسها فكانت الدواوين من تلك الأنظمة التي أوليت عناية خاصة بها منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رض) كديوان الجند والخراج واستمر هذا التنظيم في العصر الأموي والعباسي الذي استحدثت فيه الدواوين جديدة لتنظيم امور الدولة ادارياً واقتصادياً واستمر الحال على ما هو عليه قبيل فترة امرة الامراء عام334هـ/935م فقد أصيب الجهاز الاداري خلال هذه الفترة بضربة قاصمة كبقية مؤسسات الدولة الادارية الاخرى[1]"وصارت اموال النواحي تحمل الى خزائن الامراء فيأمرون وينهون فيها وينقونها كما يرون"[2] وبطلت الدواوين وبيوت الأموال من يومئذ وصارت لأمير الأمراء[3] .

أن هذه المعلومات الواردة في المصادر يلزمنا الوقوف بإزائها للتعرف على حقيقة ما جرى في مؤسسات الدولة العربية الاسلامية انذاك، اذا بطلت بيوت الاموال ودواوينها فبيت المال يمثل سلطة مركزية تحدد وتنظم ميزانية الدولة وموازنتها وبين قدامه بن جعفر[4] حقيقة الامور الجارية فيه من انه أذا استوفيت الأعمال كان مال الاستخراج بالحضرة والحمول من النواحي مضبوطاً به ترفع إلى بيت المال من دواوين الخراج والضياع "من الحمول وسائر الورود"، ومن ديوان النفقات"مما يطلق في وجوه النفقات"، ومتولي بيت المال يكون" جامعاً للنظر في الأمرين ومحاسباً على الاصول والنفقات "يدقق ويتحرى عن صحة" الكتب والصكاك والاطلاقات يتفقدها الوزير وخلفاؤه"، وتشكل الرقابة والتدقيق العنصر الأساسي لبيت المال حتى في الجزيئات الجارية فيه وهذا ما دفع الخليفة المهدي (126-158هـ/743-774م) الى استحداث هذا الديوان واشار الصابي[5] الى ذلك بقوله:" لما جمعت له الدواوين تفكر فاذا هو لا يضبطها الا بزمام يكون على كل ديوان فاتخذ دواوين الازمة، أما زمام الأزمة فهو مؤسسة مالية رقابية تتمتع بسلطة اعلى تقع صلاحيتها في الرقابة والتدقيق على دواوين الازمة[6]، وهذا يمثل الاتجاه المركزي في الادارة العباسية .

واذا ما انتقلنا الى امر تقرير النفقات التي اضحت بيد إمرة الامراء كما ذكرت بذلك المصادر فان المتعرف على حقيقة الامور الجارية في ديوان النفقات يرى حقيقة تداعي المؤسسات المالية من جراء ذلك وقدم قدامة بن جعفر[7] تفصيلات بما هو جاري في ديوان النفقات الذي كان يتشكل من ثمانية مجالس اختص كل مجلس بمهمة انفاقية خاصة لا يتجاوز لغيرها من مجلس الجاري الذي اختص بأعداد القوائم التي لها علاقة بتقرير الرواتب ءومجالس الانزال ينظر في النفقات الخاصة بالحضرة ومحاسبة التجار المتعهدين بتقديم الوظائف من الأطعمة، ومجلس الكراع الذي يختص بأمر علوفة الكراع وارزاق القائمين عليها وكل ما يخص أمور الكراع "وما يحمل أليهم من غلاة الضياع السلطانية"، ومجلس البناء والأعمار وينبغي على العاملين في هذا المجلس ان يكون لهم اطلاع" من أمور الحساب الصعبة " ومجلس بيت المال الذي يهتم في النظر بالختمات المرفوعة منه الواردة من ديوان النفقات والمقابلة بما ثبت فيها من الاحتسابات بتدقيق "الصكاك والاطلاقات المنشاة من هذا الديوان"، وهناك مجلس للحوادث ينظر بالنفقات على الامور المستحدثة فضلا عن هذه المجالس هناك مجالس للتحرير واخر للنسخ.

يقتضي على كتاب هذه المؤسسات ان يكون لهم المام بكل حقل من كل حقل الادارة سواء الاحوال او الرسوم وبخاصة تلك التي لها علاقة بالأمور المالية مثل كاتب الديوان الذي يجب ان يكون عارفاً بأحوال الاموال التي تجلب إلى بيت المال واقسام وجوهها، كما يلاحظ ان لديوان النفقات ضوابط وترتيبات واصول حسابية تقرر جميعها احتساب النفقات الجارية في الدولة العربية الاسلامية وتحتفظ هذه المجالس بوثائق وسجلات لتسهيل امر تفقد اعمالها وتدقيقها وتحري عن صحة ما يجري فيها، فضلاً عن معرفته باحكام الارضين ووظائف واملاك اهلها وما يجوز للأمام ان يقطعه منها ووجوه تفرقه الأموال وسبلها[8] واذا ما فقدت الدولة مركزيتها واشرافها على مالية الدولة من ايرادات ونفقات كيف يمكن لها احتساب موازنتها المالية واذا ما حصل عجز فيها او خلل في أعمالها وكان القائم بأمرها ومن في معيتها لا علم لهم بمفردات هذه القضايا المالية المهمة وهذا هو المتمثل بالقادة الاتراك والبويهيين فقد اشارت المصادر الى ما أشاعوه من تسيب ولقلة خبرتهم بشؤون الدولة الادارية وبشيوع الرشوة والتزوير اذ مر الجهاز الاداري بفترة من الافتقار الى الخبرة والكفاية الإدارية والتي انعكست بصورة مؤثرة على واقع الموارد المالية في الدولة والتي انتهت بعجز تام للمركزية فقد وصف كاتب معز

الدولة "بان يكون قطاناً اولى منه ان يكون كاتباً"[9] واشار مسكويه الى سمة الكتاب العاملين في الدواوين قائلاً :"وامحى اثر الكتابة والعمالة ومات من كان يحسنها ونشأ قوم لا يعرفونها ومتى تولى احدهم شي منها كان فيه دخيلاً متجلفاً"، واذا ما وجد كاتب يملك خبرة في مجال اختصاصه وقدم تقريراً عن حال ما يجري فيها عن عمارة وجبايات ونفقات وما له صلة بالأمور المالية في الدولة فانه سوف يواجه بالعنف والتعذيب وهذا ما أكده ايضاً بقوله: "ومتى تكلم الكاتب من الكتاب في شيء من ذلك فكان ذا حال ضمن ونكب واشتيح وقتل وباعه السلطان بالتطفيف"[10].

انعكست هذه الفوضى الادارية على المؤسسات الادارية نفسها والتي ارست الدولة العربية الاسلامية قواعدها على أسس ثابتة وحددت فيها المسؤوليات والصلاحيات والمهام على حسب منازل الموظفين وقد وضعت قواعد الاشراف والرقابة والتدقيق لضمان حسن سير عملهذه المؤسسات اذ عمل البويهيين على الغاء الكثير من الدواوين الرصينة التي لا يمكن ان يسير العمل بدونها " وسوق الدواوين ازيلت والازمة بطلت" وصار اكثر السواد مغلقاً وزالت ايدي العمال عنه واستغنى عن اكثر الدواوين[11]. وبطل ان ترفع الى الدواوين جماعة او تعمل لعامل مؤامرة او يسمع لاحد ظلامه او يقبل من كاتب نصيحة واقتصر في محاسبة الضمناء على ذكر اصول العقد وما صح منه وبقي من غير تفتيش[12] .

ان الصيغ الواردة في هذه الرواية التي اشار اليها مسكويه تمثل حقيقة التقارير الواردة الى الديوان بشأن استحصال الايرادات في مدة زمنيه مقررة كأن تكون يومياً وشهرياً وسنوياً، من خلال الروزنامج التي هي تقارير مرفوعة يومياً بشأن الايرادات المتحصلة من استخراج او نفقة او غير ذلك[13]، والختمة تقارير شهرية يرفعها الجهبذ في كل شهر "بالاستخراج الجمل والنفقات والحاصل ومحصل هذه الختمة بالتقارير المرفوعة يومياً وأخيرآ الختمة الجامعة التي تنظم خلاصة سنوية للإيرادات المستحصلة والنفقات الجارية، وتعتمد في خلاصتها على الختمات الشهرية ويجب ان تتطابق الخطبة الجامعة بمضامين التقارير اليومية والشهرية، وهذه تقارير الأعمال التي يترتب على عامل الخراج القيام بها خلال مدة تسلمه العمل ويقوم بأعداد حساب الجماعة وهو "حساب جامع يرفعه العامل عن فراغه من العمل"[14]. اما المؤامرة فقد وضحها الخوارزمي[15] بانها "عمل تجمع فيه

الاوامر الخارجة في مدة ايام الطمع ويقع السلطان في اخره بإجازة ذلك"، وقد تعمل المؤامرة في كل ديوان .

اورد الصابي[16] الأسس الجارية في عمل المؤامرة للعمال بالشكل الذي يحقق استيفاء حقوق الدولة من جهة ولتزويد العامل بالبراءة التي تثبت دقة عمله ثانياً وثالثا لكشف عما يقوم به بعض العمال من احتجاب الاموال واخذ المرافق من اصحاب الضياع، وان قرار المؤامرة واستثمار العمال يجري بأمر من الوزير وبحضور عدد من الكتاب المختصين بالأمور الحسابية في دواوين الدولة.

اتخذ الخلفاء العباسيون مجموعة من الوسائل لحل الازمات والاختناقات المالية لسد العجز الحاصل في ميزانية الدولة من الاموال لتوزيع مستحقات الجند والادارة من الرواتب ومنها:-

اولاً: تقُبل[17] الاراضي الخراجية:

يعد الخراج القضية المركزية الاولى لعملية القُبَالة – او ما عرف في العصور الاسلامية وبخاصة في العصر العباسي بالضمان- الذي ساد في مؤسسات الدولة المالية الادارية فقد استحصل الخراج حصراً بطريقة الضمان دون سائر موارد الدولة الاخرى قبل ان يكون الضمان سبيلاً في استحصال ضرائب اخرى وقد رأى المفكرون ان ضمان الخراج كان وسيلة لتسهيل امر الجباية[18]. هنا يجب ان نشير الى رغبة المأمون(198 -218هـ/813-833م) في ضمان ارض السواد حتى انه جلس يناظر العمال والدهاقين في ذلك[19] وقام بتضمين غلاة السواد الذي ابعد الدولة عن كثير من المشاكل في ما يخص النقل والاسعار[20] .

بينت قائمة قدامة بن جعفر[21] في جباية ارض السواد بالدراهم عام204هـ/817م التي يمكن اعتبارها بمثابة بدل ضمان للمحصولات المتبقية او خراج على الاشجار التي كان يضمنها الضامنون[22] التي بلغت حوالي "مائة الف الف وثمانية الاف الف واربعمائة وتسعة وخمسون الفآ وستمائة وخمسون درهما"[23]، وكان الفضل بن مروان وزير الخليفة المعتصم(218-227هـ/833-841م) ضامناً الاحواز بتسعة وأربعين الف درهم في حين انه انفق على مصالحها سبعين الف دينار[24] .

واشارت المصادر الى ضمان صاعد بن مخلد وزير الخليفة المعتمد (256-279هـ/869-892م) والتي وصفها التنوخي بانها "ضمانات كثيرة "[25]، بلغت غلتها نحو مليون وثلاثمائة الف دينار[26] وكان احمد بن محمد الطائي وهو احد قادة الامراء في عهد المعتمد ضامناً للخراج في السواد عام 270هـ/884م [27].

شهدت الخلافة العباسية في عهد المعتضد بالله (279-289هـ/892-902م) ظروف مالية سيئة اجبرته على ضمان خراج بعض الولايات فالأطماع مستحكمة من جميع الجوانب والمواد قاصرة والأموال معدومة وليس في الخزائن موجود من المال ولا صياغة وقال الوزير ابو القاسم عبيد الله بن سليمان للخليفة المعتضد "قد وردنا على دنيا خرابا مستغلقة وبيوت مال فارغة وابتداء عقد لخليفة جديد الامر وبيننا وبين الافتتاح مدة ولا بد لي في كل يوم من سبعة الاف دينار لنفقات الحضرة على غاية الاقتصار والتجزئة "، فضلا عن ستة الاف دينار شهرياً. وبعد سلسة المشاورات التي تمت بين الخليفة والوزير وبعض كتاب الديوان اتخذ قراراً باستخراج ابني الفرات من محبسهما لانهما اصحاب خبرة في الامور المالية وهذا ما يؤكدة قول الوزير للخليفة المعتضد :"انا بعيدالعهد بالعمل، وابنا الفرات قد خبر الاعمال ووجوه الاموال وعندهما من علم ذلك ما يحتاج اليهما فيه"، فأمر الخليفة باطلاقهما والاستعانة بهما، وقدما مقترحاً يبين وجوه حل الازمة التي لا تتم الا باعطاء خراج بعض اعمال السواد ضماناً الى احمد بن محمد الطائي لخبرته ومقدرته في هذا المجال والذي ضمن أعمال الكوفة والقصر بارسوما الاعلى والاسفل والتي تشمل في الاصل "اعمال سقي الفرات ودجلة وجوخى وواسط وكسكر وطساسيج نهر بوق والذيبين وكلواذي ونهر بين والراذانين وطريق خراسان" بمبلغ مليونين وخمسمائة وعشرين الف دينار[28] .

وكثيراً ما كان تقع مسؤولية حماية مصالح النواحي على ضامني خراجها فقد اشار ابن الاثير[29] بأن ضامن خراج البصرة ومتولي شؤنها احمد بن يحيى الواثقي وقع على عاتقه مسؤولية بناء سور حول مدينة البصرة بأمر من الخليفة المعتضد لحمايتها من خطر القرامطة عندما تقدم ابي سعيد الحسن بن بهرام الجنابي من البحرين نحو البصرة عام 286هـ/899م .

وفي عام 296هـ/908م ضمن ابو العباس احمد بن محمد بن بسطام واسط من قبل الخليفة المعتضد[30] الا ان المصادر لم تشر الى مبلغ الضمان ثم ضمن حامد بن العباس وزير الخليفة

المقتدر اعمال واسط ونواحيها لمدة اربع سنوات فعمل بعض الكتاب ومنهم ابن ثوابة على تزوير كتاب الضمان بزيادة مبلغه الى مائتي واربعين الف دينار والفين وأربعمائة كر بالمعدل[31] شعيراً للكراع في كل عام[32].

وقد اوضحت قائمة الوزير علي بن عيسى لعام 306هـ/918م ان ضمان كور الاحواز واموالها كان معقودا على ابراهيم بن عبد الله المسبع بمبلغ مليون ومائتين وستين الف وتسعمائة واثنان وعشرين ديناراً[33].

وعندما اتضح حال الوزير حامد بن العباس ووجد انه لا عمل له مع علي بن عيسى شرع في عام 307هـ/919م الى ضمان اعمال الخراج والضياع الخاصة والعامة والمستحدثة والعباسية والفراتية بسواد الكوفة وواسط والبصرة والاحواز واصبهان ثم اعطاها ضماناً بمبلغ قدره أربعمائة الف دينار عما كان قد ضمنه وهو ثمانمائة الف دينار اي بزيادة 50% عما كان معقوداً عليه[34].

وبعد ان تولى ابو علي محمد بن علي بن مقلة الوزارة عام 316هـ/928م في عهد المقتدر شرع في إصلاحات ادراية واسعة ومراجعة الحسابات الخاصة بضمان بعض النواحي ومن هذه الامور اقر بقاء اسحاق بن اسماعيل على ضمان واسط[35]، وجعل ضمان اعمال واسط في وزارته الثانية 322هـ/933م للحسن بن هارون اذ ضمنه هذه الاعمال بمائة الف كر شعير وعشرة الاف كر ارز واربعمائة كر سمسم فضلاً عن مليون واربعمائة درهم[36].

كرس الضمان وتعددت النواحي المعروضة للضمان في فترة امرة الامراء والفترة اللاحقة لها وبخاصة بعد ان تولى الامير ابو بكر محمد بن رائق امرة الامراء ارسل عام 325هـ/935م في طلب ابي طاهر سليمان بن الحسن الجنابي القرمطي بعد نزوله في الكوفة وقرره معه ان يحمل في كل عام "اذا دخل في الطاعة طعاماً ومالاً قدره مائة وعشرين الف دينار"، فأجابه القرمطي الى طلبة[37]. وفي عام 334هـ/945م شهدت الساحة العباسية اضطرابات سياسية ومالية بعد دخول البويهيين الى بغداد وتسلطهم على مقدرات الخلافة، اذ طمع ابو المرجى عمرو بن كلثوم في مدينة هيت وأخر مال ضمانه بعد وفاة امير الامراء توزون مما دفع امير الامراء ابن شيرزاد بالخروج اليه

ليستوفي منه مال الضمان البالغ ثمانمائة وخمسين الف دينار قسطها على اهل البلد بعد ان دفع المال عاجلاً واخذ امير الامراء ابن شيرزاد "خطوط الناس بمال الضمان"[38].

اشار الهمداني[39] الى ان قائد معز الدولة البويهي روزبهان الديلمي كان ضامناً السواد والضرائب في عام 336هـ/947م بعشرة الالف الف درهم وضمن ابو جعفر الصميري كاتب معز الدولة وزيره واسط واعمالها. وكانت البصرة والأسافل معقودة شركة في ضمانها بين ابو الحسن المفروخي وابن عمه ابو محمد علي بن عبد العزيز عام 338هـ/ 949م الا انهم عجزوا عن تسديد مبلغ ضمانهم مما دفع الامير معز الدولة الى مكاتبة مستشاره ابو جعفر الصميري في شيراز الى تولية ابو الفضل العباس بن فسانجس مكان المفروخي بعد ان قبض عليه[40]. وفي عام 341هـ/952م كان ضامن السواد الحسن بن محمد الطبري من قبل معز الدولة البويهي الا انه حل ضمانه وعقده على الوزير ابو محمد الحسن بن محمد المهلبي الذي جعله بأسم ولده ابو غانم سكر لكي لا تسوء العلاقة بين معز الدولة والطبري[41].

واشار التنوخي[42] الى ان الوزير المهلبي عقد ضمان واسط في عام 350هـ/961م على ابن العباس الديلمي المعروف بالكوسج. واشار ابن حوقل[43] الى ان مدينة حديثة كانت تستوفي اموالها اما بالأمانة او بالضمان "وقلما ضمنت لان احوالها تزيد وتنقص"، واشار الى النواحي التي ضمن خراجها الوزير البويهي ابو الفضل الشيرازي عام 358هـ/ 968 ومنها الكوفة التي ضمنت بمبلغ ستة ملايين درهم[44] وكان السواد ايضاً من ضمانه من حد تكريت الى حد واسط مع جميع اعمالها واعمال الكوفة المضمومة اليها وجوهها واسبابها "ثلاثين الف الف درهم"[45] . اما البصرة وواسط فقد ضمنهم ابو الفضل الشيرازي باثنتي عشر الف الف درهم[46]. وفي عام 363هـ/973م عقد ضمان البصرة على مولى معز الدولة القائد التركي سباشي الخوارزمي[47].وعندما تولى محمد بن بقية الوزارة حاول اجراء بعض التغيرات في ضمان خراج البصرة فقد كتب الى نائبه عن البصرة عبد العزيز بن محمد الكراعي بالقبض على بن الحسين الشيرازي المعروف بابي القاسم المشرف متولي امر البصرة والطلب من محمد بن احمد الجرجرائي بمصادرته وتنصيب ضامن بدلاً عن الشيرازي ووضح مسكويه[48] الظروف التي دفعت بأبن بقية الى ارسال الجرجرائي والتي كانت تهدف الى

ابعاده عن دار الخلافة بعد ان ازدادت منزلته عند بختيار بمساعدة قهرمانته "تحفه" اذ كانت تحامي عنه وتتعصب له فحاول التخلص منه بأرساله لمصادرة الشيرازي لكن الجرجرائي امتنع عن تنفيذ ما امر به وقام بتجديد ضمان البصرة على الشيرازي على "التزامه واضافه الى اصل ضمان البصرة وجدد ايقاع العهد عليه ورده الى عمله"، دون ان يستحصل موافقة ابن بقية الذي اغتاض من فعلته وامر بالقبض عليهما ومصادرتهما. في عام 364هـ/974م ضمن الوزير ابن بقية واسط وتكريت وعكبرا[49] واوانا [50] بخمسمائة الف درهم في كل عام[51].واشار الصابي[52] الى ان ابو العباس سهل بن بشر النصراني الكاتب كان ضامناً لواسط والاحواز من قبل عز الدولة بختيار ثم عزله وقبض عليه بعد تمرده على الاخير وسيطرته على الاحواز ورغبته بالمسير الى بغداد من غير استئذان، وولى بعده ابي احمد الحسين بن محمد بن سليمان الدلجي الكاتب وخلع عليه وضمنه الاحواز وكورها عام 365هـ/975م[53] .

ونتيجة للمصاهرة التي عقدت بين منصور بن بهاء الدولة على ابنة مهذب الدولة عام 384هـ/994م خطب لمهذب الدولة في واسط وعقدت عليه "واحتسب له من مال ضماناته باسفل واسط بالف الف وثلاثمائة الف درهم"[54].

ثانياً: الإقطاع العسكري:

اشتدت الاوضاع المالية للخلافة تأزمن نتيجة سيطرة العناصر الأجنبية على مقدرات الخلافة وقد زادت الامور تعقيداً بعد ارتفاع الاسعار وانتشار المجاعة والقحط في العراق وباقي اراضي الدولة الإسلامية وقلة رواتب الجند مما دفع بالخلفاء العباسيين الى ايجاد حل اخر لسد احتياجات الجند من الاموال ولسد العجز الحاصل في خزينة الدولة من خلال منح الاراضي الزراعية كاقطاعات عسكرية للقادة العسكريين بدلا من رواتبهم والذي استفحل عام 334هـ/945م ابان التسلط البويهي . وكثير ما كانت الاقطاعات تمنح للقادة الجند ليس بدلاً عن رواتبهم فقط وانما منحت لهم كامتيازات اضافية مثلما فعل الخليفة الواثق في منح قائده ايتاخ أقطاعات واسعة وكان لبغا ووصيف التركي اقطاعات في اصبهان والجبل ولباغر التركي اقطاعات عدة في سواد الكوفة[55]. الا ان هذه الاقطاعات لم تبلغ مبلغ البويهيين في التوسع في هذا الاقطاع واضحى المعول عليه في التعامل والتصرف بالارض

وحيازتها هو الاقطاع العسكري الذي ثبت على ايدي البويهيين بعد تغلبهم على العراق [56]. وتوضح المصادر بان معز الدولة البويهي اقطع "قواده وخواصه واتراكه ضياع السلطان وضياع المستترين وضياع ابن شيرزاد وحق بيت المال في ضياع الرعية وصار اكثر السواد مغلقاً"[57] فمن ذلك انه اقطع اكثر اعمال السواد على "حال خرابة ونقصان ارتفاعه وقبل عودته الى عمارته"[58]. واخذ البويهيون يتوسعون في منح الاقطاعات الواسعة التي لم تقتصر على اكابر القواد والجند فحسب بل شملت توزيعها على الغلمان والموالي والحاشية من اجل كسب ودهم ورضاهم خشية من قيامهم بأي عمل تمردي يؤدي الى ازالة سلطانه وهذا ما اشار اليه مسكويه بقوله :"ثم ركب معز الدولة الهوى في امور غلمانه فتوسع في اقطاعاتهم وزياداتهم واسرف في تمويلهم وتخويلهم[59].

واشار الهمداني[60] ضمن حوادث عام 337هـ/948م الى ان معز الدولة توسع في منح الاقطاعات حتى شملت العناصر المعادية للخلافة فقد عمل على تحسين علاقته مع البريديين الذين كانوا في نزاع مستمر مع الخلافة، وتم بينهم عقد الصلح والامان فاقطعه معز الدولة اقطاعاً بنهر الملك[61] تبلغ غلتها مائة وعشرون الف درهم.

ويمكن التعرف على اثر الاقطاعات العسكرية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ودورها التخريبي للاقتصاد الاسلامي من خلال الابعاد المستقبلية التي اشار اليها مسكويه تحت عنوان "ذكر ما أنتهى اليه هذا التدابير من سوء العاقبة وخراب البلاد وفساد العساكر وسوء النظام " ثم ما اكده بقوله: "ان تدابير اذ أبني على اصول خارجة عن الصواب وان خفي في الابتداء ظهر على طول الزمان.." [62] .

لقد عد اصحاب الأقطاعات ان الأراضي الزراعية بمثابة الورقة الرابحة المضمونة التي يجب استغلالها بأية وسيلة يؤول بوساطتها ادرار الاموال عليها بغض النظر عن مدى تأثيرها في الواقع الأقتصادي وعلى الدولة والفلاحين ومن اجل انجاح سياستهم الاقطاعية والتي تكفل لهم حصولهم على الفضل والفوز بالربح. فقد استغلوا ذلك عن طريق مسامحة "الوزراء المقطعين وقبلوا منهم الرشى واخذوا المصانعات في البعض وقبلوا الشفاعات في البعض فحصلت الأقطاعات لهم بعبر متفاوتة"، وقد استغل هؤلاء القادة الصلاحيات الممنوحة لهم بموجب هذا النظام فعمل بعضهم

على استبدال اقطاعطاتهم بضياع اخرى على وفق حجم الغلة التي تدرها الارض وما يتناسب مع الاسعار السائدة في الاسواق اذ نجد بعض الأقطاعات قد انحطت قيمتها لانحطاط الاسعار حينذاك وأضحى استبدال اقطاعاتهم ألسمة البارزة في ذلك الوقت بصورة تدريجية دون ان يكون هنالك اي تغير في مستوى الاسعار فطالب هؤلاء بأستبدال اقطاعاتهم المتضررة بأخرى عامرة وهذا ما اشار اليه مسكويه[63] بقوله :"ورد الخاسرون اقطاعاتهم فعرضوا عنها وتممت لهم نقائصها واتسع الخرق حتى صار الرسم جارياً بان يخرب الجند اقطاعاتهم ثم يردوها ويعتاضوا عنها من حيث يختارون ويتوصلون الى حصول الفضل والفوز بالربح".

وهناك اراضي زراعية اخرى كائنة في النواحي الخارجية من حدود الاقطاعات تم توزيعها على طبقتين من الناس احداهما كبار القادة والاخرى الكتاب "اصحاب الدراريع" والمتصرفون وقد تفرد كل من هؤلاء باستثمار ارضه على وفق مصلحته الخاصة ولم يعد اهتماماً للقوانين والتعليمات الصادرة بخصوص استثمارها ودفع الاستحقاقات المالية المفروضة عليها فالقواد "حرصوا على جمع الاموال وحيازة الارباح ودعوى المظالم والتماس الحطائط فان استعصى عليهم صاروا اعداءهم .. وان سامحوا استشرى طمعهم ولم يقفوا منه عند غاية"، اما بخصوص الكتاب اصحاب الدراريع " فكانوا اهدى من الجندي الى تغريم السلطان والحيلة عليه في كسب الاموال ونظر بعضهم الى بعض فيما تجري عليهم معاملاتهم وبذلوا المرافق واعتصموا بالوسائل ووجب ان يجمع الناس حكم واحد"[64].

في عام 372هـ/982م استولى عضد الدولة على اراضي الوقف ووزعها على الجند[65]. وتوسع شرف الدولة عام 376هـ /986م في منح الاقطاعات اذ منح الشريف ابا الحسن محمد بن عمر"جميع ما كان له في سائر البقاع من الاملاك والضياع"، واضاف اليه ضياعاً اخرى فتضاعفت موارده من الاموال فبلغ ايراد املاكه في كل عام مليونين وخمسمائة الف درهم [66] . وفي عام 387هـ/997م منح بهاء الدولة اقطاعات الاتراك بعد هزيمتهم من واسط الى خمسمائة رجل من الديلم وثلثمائة من الاكراد فضلاً عن منحهم مائة الف دينار[67] ومنح جلال الدولة عام 421هـ/1030م اقطاعات واسعة من الأراضي الزراعية لخواصه في بغداد وواسط ومنح اتباعه ومواليه من الاتراك المناطق الزراعية في الاطراف[68].

لقد نتج عن هذه السياسة الاقطاعية اثار اقتصادية عمت بالفائدة على المقطعين وتركت خراباً في البلاد اذ تفرد المقطعون في النظر في الأمور المالية وتسيرها على وفق رغباتهم ومصالحهم واتخذ الطابع المالي والاداري اتجاهاً اخر بعيداً عن تلك السمات التي عرفت من قبل والمتمثله بالاشراف والتدقيق والرقابة التي كانت تمارسها دواوين بيت المال والخراج بصفتها الجهات المسؤولة عن الضبط المالي واشارت المصادر الى هذه الفوضى الادارية وبينت ان الاجراءات الأصولية الخاصة برفع التقارير الدورية المتضمنة لحساب الايرادات والنفقات والتي يقضي رفعها الى الجهات العليا ذات العلاقة قد بطل امرها ولم تعد من المستلزمات الضرورية اذ ليس هناك من يحاسب عليها او يطالب بها وقد وضح مسكويه هذا الامر قائلاً: "وصار اكثر السواد مغلقاً وزالت ايدي العمال عنه واستغنى عن اكثر الدواوين فبطلت ازمتها وجمعت الاعمال كلها في ديوان واحد"، واضاف ايضاً "فبطل ان ترفع الى الدواوين جماعة او تعمل لعامل مؤامرة .. واقتصر على محاسبة الضمناء على ذكر اصول العقد وما صح منه وبقي من غير تفتيش" وقد نجم عن هذه الفوضى الإدارية عجز مستديم في مالية الدولة فقد اشارت المصادر باستمرار الى خلو الخزينة بسبب تضاعف النفقات وتضاؤل الواردة المستحصلة من الخراج فأشار مسكويه[69] الى " ضياع الدخل"، والى العجز المالي الذي اخذ " يتضاعف تضاعفاً متفاقماً". ووصل الامر الى منتهاه عام 379هـ/989م اذ اصيبت الخزينة بعجز مالي تام وانقطاعت الايرادات الى درجة تعذر فيها الحصول على درهم واحد[70]. وهكذا انعدمت العناية بالزراعة في جميع انحاء ارض السواد وترك الزراع تحت طمع المقطعين واستغلال الضمناء[71].

ثالثاً: المصادرات:

اضحت المصادرات باباً مهماً تسد مسداً كبيراً من احتياجات الدولة ونفقاتها، وكانت الحاجة الى الاموال لسد متطلبات الدولة احدى الاسباب التي لجأ اليها الخلفاء في مصادرة كبار الرجال العاملين في مؤسسات الدولة والتي اصبحت سياسة ثابتة بعد عصر الخليفة المعتمد(256-279هـ/869-892م) والعصور اللاحقة، ويعود السبب في ذلك الى الخزينة الخاوية وبيوت الاموال الفارغة نتيجة عدم تدفق الواردات من الولايات وكثرة النفقات التي استلزمتها عملية التصدي للحركات المناوئة التي حصلت في بعض الاقاليم، وقيام بعض الوزراء باستغلال مناصبهم في

اكتناز الاموال والاستيلاء على الضياع والاملاك فشملت المصادرات الوزراء والكتاب والتجار، واصبحت هذه المصادرات سياسة ثابتة يلجأ اليها الخلفاء فكان الوزير يعلم مسبقاً بأنه سوف يتعرض للمصادرة بعد عزله، فيعمل ما في وسعه لجمع المال اثناء تقلده هذا المنصب ومن هذه المصادرات، مصادرة سليمان بن وهب الوزير الذي عزل وقبضت ضياعه واموالـه في عهد الخليفة المعتمد[72] . وعندما تقلد علي بن المرزبان مدينة شيراز من قبل عمرو بن الليث الصفار (265-287هـ/878-900م) صادر المتصرفين على الاموال ومنهم عباد بن الحريش[73] .

وفي خلافة المكتفي بالله (289-295هـ/902-908م) تعرض الوزير القاسم بن عبيد الله الى المصادرة بعد ان عزله الخليفة بسبب مكيدة عملها له كاتب الخليفة الحسين بن عمرو النصراني[74].

اصبحت عملية المصادرة في العصر العباسي احدى الوسائل الكفيلة برفد خزينة الدولة بالاموال ولم يكتفِ العباسيون بمصادرة المقصرين في الادارة سواء كانو وزراء او كتاب بل تعدى الامر الى كل من يوشى به عند الخليفة اذ صادر الخليفة المقتدر في عام 296هـ/908م عبدالله بن الجصاص بسبب وشاية مفادها ان ابن المعتز كان مستتراً عنده فقام الوزير ابن الفرات بمصادرة امواله[75]. ويبدو ان ابن الفرات اعتمد على مال المصادرات في توليه منصب الوزارة، اذ ضمن للخليفة ووالدته في كل يوم الف وخمسمائة دينار"فكان يحملها ولا يمكنه الاخلال بها"[76]. ان ما قدمه ابن الفرات من نفقات للخليفة يبلغ شهرياً خمسة واربعين الف دينار اي خمسمائة واربعين الف دينار في العام، وان استخراج مثل هذا المبلغ يدل على كثرة المصادرات فضلاً عن كثرة العزل للموظفي البلاط العباسي خلال هذه الفترة.

يورد الصابي[77] وثيقة مهمة في عهد المقتدر محفوظة في ديوان المغرب وهي ثبت بالمصادرات التي اراد الوزير ابن الفرات وولده المحسن استخراجها من اصحابها عام 311هـ/923م بعد ان حصلا على خطوط اصحابها بدفعها والتي قدرت بنحو 8 , 040, 000 دينار.

اصبحت عملية المزايدة في استخراج اموال المصادرين من سمات خلافة المقتدر فعندما قبض على ابن الفرات ضمن ابو زنبور الحسين بن احمد المادرائي مصادرة ابن الفرات اذا سلم اليه

ووعد باستخراج منه " مائة الف دينار في مدة ثلاثين يوماً"، إلا ان حامد بن العباس قد زاد على مبلغ ابو زنبور اذا سلم اليه ابن الفرات قائلاً:" انا اضمنك بسبعمائة الف دينار عاجلة في عشرة ايام"، على الرغم من ان الاموائل الطائلة التي دفعت في ضمان ابن الفرات إلا ان الخليفة المقتدر رفض تسليمه قائلاً:" انا اعلم ان عليه وعنده من الاموال اكثر مما قلتما وضمنتماه، وانا ادري كيف استخرجها منه واقابله على تقاعده بي ومكايدته إياي، فاما ان اضمنه واسلمه فلا حاجة بي الى ذلك"[78]. استطاع الخليفة المقتدر ان يستخرج من ابن الفرات فيما بعد مبلغ مليوني دينار بعد ان سلمه الى الوزير الخاقاني وذلك عام 312هـ/924م[79].

كان اصحاب الاموال والثروة هم الذين يتولون ضمان اموال المصادرات فكان ابو بكر بن قرابة الصيرفي لمقدرته المالية كان يكفل ويتوسط الوزراء والعمال المعزولين والمصادرين ويضمن ما تقرر عليهم من المصادرات ففي عام 321هـ/933م سلم الكاتب الكلوذاني الى ابن قرابة فصادره بمائتي الف دينار وضمن اموال مصادرة بني البريدي بستمائة الف دينار[80].

ونتيجة لكثرة المبالغ المصادرة في العصر العباسي استحدث خلال وزارة احمد بن عبيدالله الخصيبي(313-324هـ/925-926م) ديوان خاص يشرف على استيفاء هذه الاموال من المصادرين عرف" ديوان المصادرين" اذ تحفظ فيه رقاع التعهدات التي يقدمها المصادرين، ويبدو ان هذا الاجراء لم يكن معروفاً قبل هذا التاريخ بل كان غريباً نوعاً ما على حد قول الوزير علي بن عيسى في مناضرته للخصيبي بقوله:" ما سبقك احد الى تسليم خطوط المصادرين الى صاحب ديوان المصادرات، لان سبيل الخطوط ان تكون في خزان الوزراء محفوظة يتسلمها وزير بعد وزير"، وقد اتخذ الخصيبي اجراءات ادارية تقوم على اخذ خطوط المصادرين على نسختين نسخة تحفظ في الديوان (المصادرين) والنسخة الاخرى تبقى عند الوزير ، لان في حالة تلف او ضياع احدها تبقى الاخرى، لان العادة جرت على ان تودع "خطوط المصادرين والكفالات وضمانات الضمناء" في خزائن الوزراء[81].

4- الاعتمادات المالية المصرفية:

كان الصيارفة من كبار الاغنياء وهذا ما اشار اليه الجاحظ[82] بقوله:" ان الاموال كثيراً ما تكون عند الكتاب وعند اصحاب الجوهر ... وعند الصيارفة".ويصف ابن الفوطي[83] ثرائهم وما يتمتعون به من" رفاهية العيش والتلذذ في المآكل والمشارب". ويتضح مقدار ثراء الصيارفة من خلال ما ذكرته المصادر عن الاموال التي بحوزتهم امثال زبيدة بن حميد الصيرفي الذي بلغت ثروته مائة الف دينار[84]. وكذلك ابن مقرن الصيرفي الذي بلغت ثروته مليون درهم موظفة كقروض والسيولة النقدية بلغت اكثر من ثمانين الف دينار[85].

ان معظم الصيارفة كانوا على هذا القدر من الثراء من جراء مزاولتهم الاعمال التجارية[86] فضلاً عن ممارسة بعظهم العمل الحكومي مثل عثمان بن سعيد الصيرفي متولي ديوان الجيش في خلافة المقتدر[87] وقد اقره الوزير ابن مقلة عام 316هـ/928م على ديوان الجيش الاصل[88]، فضلاً عن توليه لهذا الديوان في خلافة الراضي[89].

ان هذه الاعمال التي احترفها الصيارفة لابد وان تدر عليهم ارباحاً كثيرة تمنكنهم من استغلالها في اعمالهم المصرفية التي تقتضي ان تكون في متناول ايديهم كميات ضخمة من السيولة النقدية، فضلاً عن ان عملهم الصيرفي كان بحد ذاته عملاً مربحاً من خلال الاتعاب التي يحصلون عليها، لقاء الخدمات التي يقدمونها لعملائهم من القروض والصيرفة وغيرها.

ان الظروف المالية التي مرت بها الدولة العربية الاسلامية في خلافة المقتدر كان لها دور هام في تعزيز وتطوير الدور المصرفي الذي لعبه الجهابذة في مجال امداد الدولة بالاموال وفتح الاعتمادات لها على مدى ست عشرة عام متواصلة وعلى وجه التحديد عام 301هـ/913م. اما قبل هذا التاريخ، فنلمس وجود ظاهرة مثل التعاون إلا ان المبالغ الممولة لم تكن بهذا التنظيم والاستمرارية.

وقبل ان نتطرق في بيان تفصيلات هذه الاعتمادات، نود ان نبين بان هذه الاموال الموضوعة تحت تصرف الدولة انما تحسم من جبايات بعض المناطق التي يتسلمها الجهابذة باعتبارهم ضمناء لها، فهي ايرادات تدفع للخزينة قبل حلول موعد جبايتها، وذلك لحاجة الدولة

الماسة للاموال لتسير امورها الضرورية من جهة، ولتسديد بعض النفقات الطارئة من جهة اخرى اذ لم تكن موجودات بيت المال كافية لتغطيتها كما حدث ذلك في وزارة ابن الفرات الاولى(296 – 299هـ / 908 –911 م) في خلافة المقتدر الذي احتاج الى الاموال لدفع ارزاق بعض كتاب الدواوين، وما قرره بشأن اعطاء راتب شهرين مقدماً وبدفعة واحدة، وعندما شعر الوزير بعدم قدرة بيت المال عن دفع مثل هذه الاستحقاقات، لذا لم يبقى إمامه إلا الالتجاء الى الجهابذة لاقراضه، فاتفق مع الجهبذ يوسف بن فنحاس اليهودي وقال له :"انا بهذه الحال ... ولم يتأهب اصحابنا لها وقد سبب ارزاقهم على مال الاحواز ولابد ان تقدم لهم مال شهرين " وبعد مناظرات جرت بينهما استجاب الجهبذ يوسف بن فنحاس الى ذلك واطلق " جاري شهر معجل في ذلك اليوم " واستوفى أمواله بعد ذلك من جبايات الاحواز[90].

ان تمويل الدولة وامدادها بالاعتمادات المالية بلغ اقصاها ووفق طريقة منظمة وخطة مدروسة كانت في وزارة علي بن عيسى الاولى للخليفة المقتدر (301–304هـ/913–916م) اذ مر هذا الوزير بظروف مالية صعبة يمكن الاستدلال عليها من الرقعة التي وجهها الى السيدة ام الخليفة المقتدر مبيناً فيها الوضع المالي للخزينة والذي يرجع سببه الرئيس الى سوء ادارة الوزير السابق ابي علي الخاقاني الذي تمادى في المصروفات ولم يسدد ما عليه من التزامات اتجاه الغلمان والحاشية والفرسان[91]. كل هذه الامور دفعت بالوزير علي بن عيسى الذي لم يتوانى عن ايجاد حل لهذه الازمة المالية اذ استعان بالجهابذة وتم الاتفاق معهم بشأن تمويل الدولة بالمبالغ المطلوبة وتحديد وجوه استيفائها، فاستدعى الجهبذيين يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران ووصف لهما وضع الدولة المالي وما اتخذه من الحلول الكفيلة لتدارك ذلك قائلاً لهم :" اني احتاج في كل هلال الى مال ادفعه في ستة ايام من ذلك الشهر الى الرجالة ومبلغه ثلاثون الف دينار وربما لم يتجه في اول يوم من الشهر ولا الثاني واريد ان تسلفاني في اول كل شهر مائة وخمسين الف درهم ترتجعانها من مال الاحواز في مدة شهر، فان جهبذة الاحواز اليكما فيكون هذا المال سلفاً لكما ابداً واقفاً .. فيخف عني ثقل ثقيل"[92].

استمر الجهبذان في امداد الدولة بالأموال وعلى مدى ستة عشره عام متواصلة وان تعاملهما مع الدولة قد اكسبهم نوعا من ثقة الناس بهم فكان له الاثر الواضح في زيادة حجم الاموال المودعة

لديهم وقد وضح التنوخي[93] هذا الامر قائلاً:" وكان السلطان لا يرى صرفهما ليبقى جاه الجهبذة مع التجار فيقرض التجار بالجهبذ اذا وقعت الضرورة ومتى صرف الجهبذ وقلد غيره ولم يعامله التجار وقف امر الخليفة".

من هنا يتبن بانه متى توقفت الاعتمادات المالية لدى الجهابذة اسرعوا في الاستعانة بعملائهم بالتجار لرفدهم بما يحتاجون من اموال من اجل تسديد ما يترتب عليهم من الالتزامات تجاه الخلافة. فضلا عن ان هذين الجهبذين اشتركا لانشاء اول مصرف رسمي مهمته الرئيسية تسليف الدولة بما يحتاجه من الاموال مع الاعتماد على واردات الاحواز وهذا ما يبين مدى ارتفاع ايرادات الاحواز اذ تعطي ضمانات عن اقتراضهم للأموال والتي وصفت على حد قول الخليفة المعتصم عندما ولي عليها احد العمال قائلا : " فقد وضع في وسلة الدنيا يأكلها خضما وقضما".

الخاتمة

ان الاجراءات الادارية التي اتخذها الاتراك ثم البويهيين من بعدهم قد ادت الى الفوضى واختلال مجريات العمل الاقتصادي الذي انعكس بصورة مباشرة على خزينة الدولة المالية وبالتالي خراب شؤون البلاد الاقتصادية والمالية، اذ كيف تسير امور الدولة اذ ما اختل عمل ديوان الخراج او ديوان النفقات او بيت المال او اذا الغيت بعض الاجراءات الجارية فيه وكيف يمكن لبيت المال من ضبط حسابات الدولة اذ لغيت بعض الاجراءات المحكمة التي كانت جارية فيه.

كان من افرازات الاستئثار بالاموال العامة وكثرة الحروب الداخلية واضطراب السلطة وضعفها وسوء إدارتها أن تركّزت الثروات بيد قلّة من أبناء الأُسرة الحاكمة والمحيطين بها، فتفشّى التفاوت الطبقي بين أبناء الأُمّة تبعا للولاء والقرب والبعد من البلاط وحاشيته، فهناك قلّة متخمة تستأثر برأس المال والثراء الفاحش وتبدّده في حياة البذخ والترف لاشباع شهواتهم وملاذّهم، وغالبية مسحوقة تعيش حياة البؤس والفقر والحرمان، وتنهكها النزاعات والحروب، وتئن تحت وطأة البطالة وغلاء الاسعار وفتك الأوبئة ومختلف الامراض ، مما ترك آثارا وخيمة على بنية المجتمع وسلوك أفراده.

ولهذا يمكن القول ان الخلفاء العباسيين ووزرائهم عند عرضهم ادارة هذه المؤسسات الادارية بالضمان والاقطاع او لجوئهم الى الجهابذة والصيارفة لامدادهم بالاموال مقابل ضمانات حددتها

الخلافة لهم لم يلتزموا الشروط التي قررت على هؤلاء الضامنون والمقطعون، واخذوا يحصلون الأموال من الناس بشتى الوسائل والاساليب غير المشروعة والتي من شانها تثير المشكلات الداخلية فتعم الفوضى في البلاد. وبالرغم من الاثار السلبية لهذه السياسة التي اتخذتها الدولة العربية الاسلامية في العصر العباسي تجاه حل الازمات المالية وأسيئ استخدامها من قبل المتولين لها إلا اننا نجد بان لها اثاراً ملحوظة في رفد خزينة الدولة بالاموال التي تعينها على سد النفقات الضرورية فاستعانة بالضمان كوسيلة لحل المشاكل الناجمة عن عدم توفر الاموال في خزانها من ذلك ما جرى في خلافة المعتضد بالله واجهت الدولة العربية الاسلامية ازمة مالية كبيرة اذ كانت بيوت الاموال فارغة والبلاد "منغلقة بالخوارج "والاموال معدومة، فكان يحتاج في كل يوم الى ما لابد منه لتمشية امور الحضرة الى سبعة الف دينار فكان الضمان الوسيلة الوحيدة في انقاذ الخلافة مما لا يرجوا عقباه نتيجة الازمة المالية المتفاقمة فعرض احمد بن محمد الطائي ضمان جميع نفقات الحضرة. إلا ان تفاقم الازمة المالية في الدولة العربية الاسلامية وحاجتها للاموال دفعتها الى ايجاد حل اخر لسد نفقات الجيش من الاموال من خلال منحهم الاقطاعات العسكرية بدل الرواتب كأجراء اداري من قبل الخلافة لحل ازمتها المالية إلا ان المقطعين اساؤا التصرف بالاراضي وخربوها لاستبدالها باخرى. وكذلك لجأت الخلافة كأجراء اداري لحل الازمة المالية مما اضطرهم الى الاستعانة بالمقرضين من الصيارفة مقابل منحهم ضمانات عن اموالهم التي اقرضوها للخلافة. كل هذه الاجراءات التي مارستها الخلافة في محاولة لتخفيف من حدة الازمات المالية التي كانت تواجهها بين الحين والاخر كانت تخرجها من أزمة لتدخلها في ازمة اخرى.

الهوامش

(1) الدوري، عبد العزيز، نشأة الاقطاع في المجتمعات الاسلامية، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج2،(بغداد، 1970) ص154.

(2) مسكويه، احمد بن محمد(ت: 421هـ) تجارب الامم وتعاقب الهمم، ج1،(القاهرة ، 1914) ص352؛ ابن الاثير، علي بن محمد (ت: 630هـ) الكامل في التاريخ، ج6(بيروت، 1978) ص254.

(3) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد(ت:808هـ) المقدمة، دار صادر، ج3(بيروت ، 1978) ص498-499. ج4،ص575-576.

(4) يحيى بن ادم(ت: 208هـ) الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق محمد حسين الزبيدي(بغداد، 1981) ص36.

(5) الهلال بن المحسن (ت: 448هـ) تحقيق عبد الستار احمد فراج(القاهرة، 1958) ص13-14.

(6) الجهشياري، محمد بن عبدوس(ت:331هـ)الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا واخرون،(القاهرة، 1938) ص166.

(7) الخراج، ص33-35.

(8) البطليوسي، عبدالله بن محمد(ت: 521هـ) الاقتضاب في شرح ادب الكتاب، (بيروت، 1973) ص79

(9) مسكويه، تجارب الامم، ج2، ص89.

(10) م . ن، ج2، ص97–99.

(11) م . ن، ج2، ص96–99.

(12) م . ن، ج2، ص99.

(13) الخوارزمي، محمد بن احمد(ت:387هـ) مفاتيح العلوم، تحقيق نهى النجار، ط1 (بيروت، 1993) ص107

(14) م . ن، ص108.

(15) المصدر السابق، ص109 .

(16) الوزراء، ص187–188.

(17) ربطت المعاجم اللغوية المفاهيم المشتركة بين القبالة والضمان والالتزام. فالقبالة هي كل من تقبل بشيء مقاطعة وكتب عليه بذلك الكتاب فعمله القبالة وكتابه يسمى صك الالتزام، فهو اسم لما يلتزمه الانسان من عمل ودين. الزمخشري، محمود بن عمر(ت: 538هـ) اساس البلاغة،ج2(القاهرة، 1973) ص226؛ احمد رضا، معجم متن اللغة، ج4(بيروت، 1959) ص488.

(18) العلي، احمد صالح، الخراج في العراق في العهود الاسلامية الاولى(بغداد، 1990) ص334.

(19) الموسوي، علي بن الحسين(ت: 436هـ) امالي المرتضى او غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، ط1، ق1، ج1(بيروت، 1967) ص285.

(20) ياقوت الحموي، شهاب الدين ابي عبدالله(ت:626هـ) معجم الادباء، تحقيق مرجليوث، ط2، ج2(القاهرة، 1922) ص142.

(21) الخراج، ص162 وما بعدها.

(22) السامرائي، حسام قوام، المؤسسات الادارية في الدولة العباسة خلال الفترة 247–334هـ/861–945م، (دمشق،1971) ص221.

(23) قدامة بن جعفر، الخراج، ص167.

(24) ابن خرداذبة، عبيدالله بن عبدالله(ت:300هـ)المسالك والممالك، طبعة بريل(ليدن، 1889) ص42–43؛ الكبيسي، حمدان عبد المجيد، الخراج احكامه ومقاديره (بغداد، 1991) ص221.

(25) التنوخي، المحسن بن علي(ت:384هـ) الفرج بعد الشدة، تحقيق عبود الشالجي، ج3(بيروت، 1978)ص23.

(26) المسعودي، علي بن الحسين(ت:346هـ) مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج4(بيروت، 1983) ص121.

(27) العلي، الخراج في العراق، ص333.

(28) ابن الآبار، محمد بن عبدالله(ت:658هـ) اعتاب الكتاب،تحقيق صالح الاشتر(دمشق، 1961) ص182.

(29) الكامل في التاريخ، ج6، ص92.

(30) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج1، ص172.

(31) يساوي الكرستون قفيزاً، والقفيز يساوي عشرة اعشر او خمسة وعشرون رطلاً بالبغدادي ويعادل حالياً 609, 375 كغم. ينظر: فالتر هنتس، المكاييل والاوزان الاسلامية وما يعادلها بالنظام المتري، ترجمة كامل العسلي(عمان، 1970) ص69.

(32) مسكويه، تجارب الامم، ج1، ص25؛ مؤلف مجهول،العيون والحدائق في اخبار الحقائق، تحقيق نبيلة عبد المنعم داود، ق1،ج4 (بغداد، 1974) ص241.

(33) جرجي زيدان، تاريخ التمدن الاسلامي، (القاهرة، 1958) ص111.

(34) مسكويه، تجارب الامم، ج1، ص59–60، الدوري، نشأة الاقطاع في المجتمعات الاسلامية، ص16؛ ودراسات في العصور العباسية المتأخرة(بغداد،1945) ص202.

(35) القرطبي، عريب بن سعد(ت:369هـ) صلة تاريخ الطبري، تحقيق محمد بن الفضل(بيروت، لا.ت) ص118.

(36) الهمداني،محمد بن عبدالملك(ت:521هـ) تكملة تاريخ الطبري، تحقيق البرت يوسف كنعان،ج1(بيروت، 1959) ص105

(37) م . ن، ج1، ص127.

(38) م . ن، ج1، ص178–179.

(39) م . ن، ج1، ص195

(40) مسكويه، تجارب الامم، ج1، ص120.

(41) مجهول، العيون والحدائق، ق1،ج4، ص194.

(42) نشوار المحاضرة واخبار المذاكرة،تحقيق عبود الشالجي، ج3(بيروت، 1972) ص130.

(43) ابي القاسم النصيبي(ت:367هـ) صورة الارض(بيروت، لا. ت) ص197–198.

(44) م . ن، ص215.

(45) م . ن، ص221.

(46) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج8، ص132.

(47) م . ن، ج2، ص253.

(48) تجارب الامم، ج2، ص322.

(49) احدى مدن سامراء. ينظر المقدسي، محمد بن احمد(ت:375هـ) احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم، طبعة بريل (ليدن، 1906) ص115.

(50) بلدة من نواحي دجيل بغداد كثيرة البساتين والاشجار.ينظر ياقوت، معجم البلدان، دار صادر، ج1،(بيروت، 1956) ص395.

(51) الهمداني، التكملة، ج1، ص126.

(52) غرس النعمة، محمد بن هلال(ت:480هـ) الهفوات النادرة، تحقيق صالح الاشتر(دمشق، 1972) ص314.

(53) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج3، ص246–247.

(54) ابو شجاع، محمد بن الحسين(ت:488هـ) ذيل تجارب الامم، (القاهرة، 1916) ص254.

(55) اليوزبكي، توفيق سلطان، دراسات في النظم العربية الاسلامية، ط3 (الموصل، 1988) ص238–239.

(56) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط2،(بيروت، 1974) ص42.

(57) مسكويه، تجارب الامم، ج2، ص96.

(58) م . ن، ج2، ص97–98.

(59) م . ن، ج2، ص99.

(60) التكملة، ج1، 195.

(61) كورة واسعة ببغداد بعد نهر عيسى وتشتمل على 360 قرية. ينظر: ياقوت، معجم البلدان، ج4، ص846.

(62) مسكويه، تجارب الامم، ج2، ص96–97.

(63) مسكويه، تجارب الامم، ج2، ص97–98.

(64) م . ن، ج2، ص98.

(65) مسكويه، تجارب الامم، ج2، ص241–242.

(66) م . ن، ج2، ص246.

(67) ابو شجاع، ذيل تجارب الامم، ج3، ص71.

(68) م . ن، ج3، ص136.

(69) تجارب الامم، ج2، ص99.

(70) ابوشجاع، ذيل تجارب الامم، ج3، ص151.

(71) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص56.

(72) فاروق عمر فوزي، محاضرات في تاريخ الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية(247–334هـ/861–946م) مطعبة السلام (بغداد، 1973) ص89–90.

(73) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج3، ص28.

(74) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج3، ص268.

(75) مسكويه، تجارب الامم، ج1، ص8.

(76) م . ن، ج1، ص42.

(77) الوزراء، ص68–69.

(78) الصابي، الوزراء، ص108–109.

(79) مسكويه، تجارب الامم، ج1، 128–129.

(80) م . ن، ج1، ص246–247.

(81) م . ن، ج1، ص154–155.

(82) عمرو بن بحر(ت: 255هـ) الحيوان، تحقيق عبدالسلام هارون، ج4(القاهرة، 1943) ص434.

(83) ابي الفضل عبد الرزاق (ت: 723هـ) الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، تحقيق مصطفى جواد (بغداد ، 1351هـ)ص68.

(84) الجاحظ، البخلاء، تحقيق طه الجابري، ط5، (القاهرة، 1976) ص35.

(85) ابن عبد ربه، احمد بن محمد(ت:328هـ) العقد الفريد، شرح وضبط احمد الزين واخرون، ج5 (القاهرة،1952) ص74

(86) السمعاني، الانساب، 67/1 ، 208/2.

(87) الصابي، الوزراء، ص231.

(88) القرطبي، الصلة، ص117.

(89) الصولي، ابو بكر محمد بن يحيى(ت:335هـ)اخبار الراضي بالله والمتقي بالله، نشر هيورت، ط2(بيروت، 1934) ص147.

(90) الصابي، الوزراء، ص197– 198.

(91) م . ن، ص308–310.

(92) التنوخي، نشوار المحاضرة، 8/ 41–42؛ الصابي، الوزراء،ص 92–93.

(93) نشوار المحاضرة، 41/8–42.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر :

1. ابن الآبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي(ت: 658هـ/1259م)،اعتاب الكتاب، تحقيق صالح الاشتر، مجموعات المجمع العلمي(دمشق،1961).
2. ابن الاثير، عز الدين علي بن محمد (ت :630هـ /1232م)،الكامل في التاريخ،9 اجزاء، دار الفكر (بيروت، 1978).
3. البطليوسي، عبد الله بن محمد (ت :521هـ/1127م)،الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، دار الجيل للطباعة والنشر، (بيروت،1973م).

4. التنوخي، المحسن بن علي (ت:384هـ/994م)،الفرج بعد الشدة، تحقيق عبود الشالجي، 5 اجزاء (بيروت، 1978).

5. ----------، نشوار المحاضرة واخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالجي،8 اجزاء (بيروت،1972).

6. الجاحظ، عمرو بن بحر(ت:255هـ/869م)،الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، ج4(القاهرة، 1943).

7. ---------، البخلاء، تحقيق طه الجابري، ط5(القاهرة، 1976)

8. الجهشياري، محمد بن عبدوس(ت: 331هـ/942م)، الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا واخرون، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (القاهرة،1938).

9. ابن حوقل، ابي القاسم النصيبي(ت:367هـ/977م)، صورة الارض، منشورات دار مكتبة الحياة (بيروت، لا. ت)

10. ابن خرداذبه، عبيد الله بن عبد الله (ت:300هـ/912م)،المسالك والممالك، طبعة بريل (ليدن، 1889م).

11. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت:808هـ/ 1406)، المقدمة، دار صادر, ج3 (بيروت، 1978).

12. الخوارزمي، محمد بن احمد بن يوسف (ت:387هـ/997م)،مفاتيح العلوم، مطبعة الشرق (القاهرة،لا.ت).

13. الزمخشري، محمود بن عمر(ت:538هـ)،اساس البلاغة (القاهرة، 1973).

14. ابو الشجاع، محمد بن الحسين(ت:488هـ/1095م)، ذيل تجارب الامم، اعتنى بتصحيحه هـ.ف آمدروز، (القاهرة، 1916).

15. الصابي، غرس النعمة محمد بن هلال(ت: 480هـ/1087م)، الهفوات النادرة، تحقيق صالح الاشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية (دمشق، 1967) .

16. الصابي، الهلال بن المحسن (ت:448هـ/1056م)، الوزراء او تحفة الامراء في تاريخ الوزراء، تحقيق عبد الستار احمد فراج (القاهرة، 1958).

17. الصولي، ابو بكر محمد بن يحيى(ت:335هـ/946م)، اخبار الراضي بالله والمتقي بالله، عني بنشره ج.هيروث.دن، مطبعة الصاوي(القاهرة، 1935).

18. ابن الفوطي، ابي الفضل عبد الرزاق(ت:723هـ)، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، تحقيق مصطفى جواد(بغداد، 1351هـ).

19. قدامة بن جعفر، ابو الفرج الكاتب(ت:328هـ/939م)،الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق محمد حسين الزبيدي(بغداد، 1981).

20. القرطبي، عريب بن سعد (ت:369هـ/979م)،صلة تاريخ الطبري، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار سويدان (بيروت ,لا .ت).

21. القريشي، ابو زكريا يحيى بن ادم بن سليمان (ت:203هـ/818م)، الخراج، صححه احمد محمد شاكر، ط2، المطبعة السلفية (القاهرة،1384هـ).

22. مجهول، العيون والحدائق في اخبار الحقائق، تحقيق نبيلة عبد المنعم داود، مطبعة الارشاد(بغداد، 1974)

23. المسعودي، علي بن الحسين(ت: 346هـ/957م)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج4، دار الاندلس للطباعة (بيروت، 1966) .

24. مسكويه، احمد بن محمد(ت:421هـ/1030م)، تجارب الامم وتعاقب الهمم، اعتناء هـ.ف آمدروز، جزان، مطبعة شركة التمدن الصناعية (القاهرة, 1914).

25. المقدسي، ابو عبدالله محمد بن احمد(ت:375هـ/985م)، احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم، طبعة بريل (ليدن، 1906م).

26. الموسوي، علي بن الحسين(ت:436هـ/1044م)،امالي المرتضى او غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، ج 1(بيروت،1967).

27. الهمداني، محمد بن عبد الملك (ت:521هـ/1127م)،تكملة تاريخ الطبري، تحقيق البرت يوسف كنعان، ط1، ج1، (بيروت، 1959) .

28. ياقوت، شهاب الدين ابي عبدالله الحموي(ت:626هـ/1228م)، معجم البلدان، ج1، دار صادر (بيروت، 1956م).

29. ---------، معجم الادباء، تحقيق مرجليوث، ط2،(القاهرة، 1922).

المراجع

1. احمد رضا، معجم متن اللغة، ج4، (بيروت، 1959).

2. جرجي زيدان، تاريخ التمدن الاسلامي ،ج2 (القاهره ,1958).

3. الدوري، عبد العزيز، دراسات في العصور العباسية المتأخرة (بغداد، 1945).

4.----- ، نشأة الاقطاع في المجتمعات الإسلامية، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج2، (بغداد ،1970).

5.----- ، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط2 (بيروت، 1974).

6. السامرائي، حسام قوام، المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية (دمشق، 1971).

7. العلي، صالح احمد، الخراج في العراق في العهود الإسلامية الأولى (بغداد،1990) .

8. فاروق عمر فوزي، محاضرات في تاريخ الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية(247-334هـ/861-946م) مطبعة السلام (بغداد، 1973).

9. فالتر هنتس، المكاييل والاوزان الاسلامية وما يعادلها بالنظام المتري، ترجمة كامل العسلي(عمان،1970).

10. الكبيسي، حمدان عبد المجيد، الخراج احكامه ومقاديره (بغداد ،1991).

11. اليوزبكي، توفيق سلطان، دراسات في النظم العربية الإسلامية، ط3، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الموصل، 1988م).